**فهم الخلف للمحكم والمتشابه ورد أهل السنة عليهم**

***بحث فى : توحيد الصفات***

*إعداد / عادل محمد فتحي*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

[*adel.mater@mediu.ws*](mailto:adel.mater@mediu.ws)

**خلاصة هذا البحث فى : فهم الخلف للمحكم والمتشابه ورد أهل السنة عليهم**

**الكلمات الافتتاحيه : الخلف، المحكم ، المتشابه**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة فهم الخلف للمحكم والمتشابه ورد أهل السنة عليهم**

* ***. موضوع المقالة***

فمن المسائل الشائكة المتعلقة بالأسماء والصفات مسألة المحكم والمتشابه، حيث استغلها كثير من المخالفين في الترويج لمذهبهم الفاسد من التعطيل، ولهذا لا بد من بيان هذه المسألة، وما يحيط بها من المسائل.

اعلم أنه لما قال علماء الخلف من الأشعرية بأن نصوص الصفات الإلهية موهمة للتشبيه والجسمية، تغير تبعًا لذلك مفهوم المحكم والمتشابه عندهم وعند أتباعهم من معنى سلفي يعتبر المتشابه من القرآن آياتٍ معلومات المعنى واضحات الدلالة، ظاهرها مراد في حق الله، وليس كمثله شيء في حقائقها، وأن المجهول فقط هو كيفية الصفات الإلهية التي دلت عليها هذه الآيات، تغيَّر مفهوم المتشابه عندهم إلى اعتبار هذه النصوص نصوصًا تدل على ظاهر باطل محال، يحمل التشبيه والتجسيم، ويجب صرفه عن الصورة المنفِّرة التي صورها لربهم، كل ذلك ليجعلوا الناس مؤيدين لآرائهم وأصولهم، مهيئين لقبول تأويلهم وتبديلهم.

ثم طرحوا بديلًا آخرَ أمام الناس كخيار ينسبونه لعقيدة السلف، وهو القول: بأن نصوص الصفات الإلهية معانيها معانٍ مجهولة أعجمية، يفوض فيها الأمر والعلم إلى الله، ثم ألصقوا هذا الطرحَ بدعوى التسليم وعدم الخوض في توحيد الصفات كما كان شأن السلف، ومن هنا كان لا بد من تحقيق الأمر في قضية المحكم والمتشابه، وتجليته بصورة حقيقية تبين حقيقةَ الفهم السلفي الصحيح.

يذكر أبو بكر الجصاص أن كلًّا من المحكم والمتشابه في القرآن ينقسم إلى معنيين:

أحدهما: يصح وصف القرآن بجميعه، والآخر: إنما يختص به بعض القرآن دون بعض، قال تعالى: {ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ} [هود: 1] فوصف جميع القرآن في هذه المواضع بالإحكام، وقال تعالى: {ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ} [الزمر: 23] فوصف جميعه بالمتشابه. ثم قال في موضع آخر: {ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ}   
[آل عمران: 7] فوصف ها هنا بعضه بأنه محكم وبعضه بالمتشابه، والإحكام الذي عمَّ به الجميع هو الصواب والإتقان اللذان يفضل بهما القرآن كل قول، وأما موضع الخصوص في قوله تعالى: {ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ}، فإن المراد به اللفظ الذي لا اشتراكَ فيه ولا يحتمل سامعه إلا معنًى واحدًا.

ويحاول أبو بكر الجصاص في كلامه السابق، أن يبلور آراءَ الناس في المحكم والمتشابه؛ لأنهم اختلفوا اختلافًا عظيمًا في قضية العلم بتأويل المتشابه بهذا الإطلاق الأخير، هل هو مقصور على الله تعالى، أو هو بحيث يتأتى للراسخين في العلم أيضًا؟

ومن أبرز المتشابه بهذا الإطلاق في القرآن، ما يُعرف لدى علماء الخلف والمتكلمين بآيات الصفات الخبرية، أو متشابه الصفات، كالآيات التي جاء فيها ذكر صفات الذات والأفعال، مثل الوجه واليد والجنب والفوقية، والاستواء والمجيء والرضا والغضب، وغير ذلك من الصفات الإلهية.

ويهمنا أن نبين مقدمةً هامةً مبنيةً على ما سبق من الآراء في المحكم والمتشابه، فجميع الآراء في معنى المحكم والمتشابه، تكاد تتمثل في أن المحكم هو المعلوم الواضح الذي يمكن تحديده وتمييزه، كتمييز الصورة في المِرآة المصقولة عند تحديد معالمها، وضبط ملامحها، والتمكن من وصفها، فما لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا يصبح معلومًا مميزًا، كما أن المتشابه عكس المحكم، وهو المجهول الذي لا يُعلم، إما من التشابه والتماثل كقوله تعالى: {ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ} [البقرة: 118] أي: أشبهت قلوبُ مشركي العرب قلوبَ من تقدمهم في الكفر والعناد والعتو، وإما من الاختلاط وعدم التمييز بين الأشياء، كقول الله تعالى عن بني إسرائيل: {ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ} [البقرة: 70].

وعلى هذا المعنى السابق للمحكم والمتشابه، سوف ننظر إلى الآية السابعة من آل عمران -والتي هي محل بحثنا في قضية المحكم والمتشابه- وأثرها على القول بالتفويض، يقول تعالى: {ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ} [آل عمران: 7].

كثير من علماء الخلف والأشعرية يعتبرون معانيَ نصوص الصفات الإلهية من المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله مستدلين بهذه الآية، وفي هذا نظر، حيث يترتب علي ذلك من اللوازم الباطلة ما لا يرضاه المسلم على كلام الله، يقول أبو محمد بن قدامة المقدسي: وكل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفي -عليه الصلاة السلام- من صفات الرحمن؛ وجب الإيمان به وتلقيه بالتسليم والقَبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل، وترك التعرض لمعناه ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله؛ اتباعًا لطريق الراسخين في العلم.

ويقول الشيخ أحمد الرفاعي معبرًا عن فهمه في قضية المحكم والمتشابه: فعامِلوا الله بحسن النيات، واتقوه في الحركات والسكنات، وصونوا عقائدكم من التمسك بظاهر ما تشابه من الكتاب والسنة؛ لأن ذلك من أصول الكفر، قال تعالى: {ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ}، والواجب عليكم وعلى كل مكلف في المتشابه الإيمان بأنه من عند الله، أنزله على عبده سيدنا رسول الله، وما كلفنا  تفصيل علم تأويله، قال -جلت عظمته-: {ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ}، فسبيل المتقين من السلف تنزيهُ الله تعالى عما دلَّ عليه ظاهره، وتفويض معناه المراد منه إلى الحق -تبارك تعالى- وبهذا سلامةُ الدين.

فهؤلاء يدعون إلى ترك التأويل والبعد عن طريقة الخلف لعدم قناعتهم بها، لكن الطرح الذي يقدمونه لأتباعهم يزعمون فيه أن طريقة السلف هي الكف عن معاني نصوص الصفات، ومنع البحث عن مدلول الآيات، ثم يجعلون ذلك سبيل المتقين؛ ظنًّا منهم أن الظواهر تدل على التشبيه والمعاني الكفرية، فلا هم فهموا طريقة السلف ولا صوبوا طريقةَ الخلف.

وهؤلاء إنما أوتوا من حيث ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك؛ بمنزلة الأميين الذين قال الله فيهم: {ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ} [البقرة: 78] وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات، فهذا الظن الفاسد أوجب قولهم: طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم!! تلك المقالة التي مضمونها نَبْذ الإسلام وراءَ الظهر، وقد تقولوا على طريقة السلف، ولم يقتنعوا في قرارة أنفسهم بطريقة الخلف.

يقول شارح (الطحاوية) في وصف حالهم في باب الصفات: "يقرون بما يوافق رأيهم من الآيات وما يخالفه، إما أن يتأوله تأويلًا يحرِّفون فيه الكلمَ عن مواضعه، وإما أن يقولوا: هذا متشابه، لا يعلم أحد معناه، فيجحدوا ما أنزله الله من معانيه، وهو في معنى الكفر بذلك؛ لأن الإيمان باللفظ بلا معنى هو من جنس إيمان أهل الكتاب، كما قال تعالى: {ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ} [الجمعة: 5]، وقال تعالى: {ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ} أي: إلا تلاوة من غير فهم معناه، وليس هذا كالمؤمن الذي فهم ما فهم من القرآن، فعمل به واشتبه عليه بعضه، فوكل علمه إلى الله كما أمره النبي  بقوله: ((فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه)) فامتثل ما أمر به.

وسبب ذلك كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية، اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة، فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر، وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنى، بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى -وهي التي يسمونها طريقة السلف- وبين صرف اللفظ إلى معانٍ بنوع تكلف -وهي التي يسمونها طريقة الخلف- فصار هذا الباطل مركبًا من فساد العقل وتعطيل السمع، فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات وهي شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلم عن مواضعه، فلما ابتنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكاذبتين كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قومًا أميين، بمنزلة الصالحين من العامة، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله.

**المراجع والمصادر**

1. **تقي الدين أحمد عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, عام 1416هـ.**
2. **علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق د/ عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة العاشرة مؤسسة الرسالة، 1417هـ.**
3. **محمد بن خليفة التميمي ، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ، الرياض، مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى، 1419هـ.**
4. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ،الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، 1998م.**
5. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية, 2003م.**
6. **هبة الله بن الحسن اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق ، أحمد سعد حمدان، الرياض، دار طيبة، 1982م.**
7. **محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الرياض، دار الرشد للنشر والتوزيع،1987م.**
8. **محمد ناصر الدين الألباني ، مختصر العلو للعلي الغفار ، المكتب الإسلامي، 1980م.**
9. **محمد بن صالح بن عثيمين ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف عبد المقصود، القاهرة، مكتبة السنة، 1993م.**
10. **إبراهيم البريكان ، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، الدمام، دار ابن القيم، 2004م**
11. **عمر سليمان الأشقر ، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1992م.**
12. **أحمد عبد الرحمن القاضي ، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات "عرض ونقد"، الرياض، دار العاصمة، 1995م.**
13. **عبد الرحيم السلمي ، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، الرياض، دار المعلمة للنشر والتوزيع، 2000م.**